برامج تيار المصير السوري
للتحول الديمقراطي

يضع تيار المصير السوري خدمة المواطن السوري في مركز جميع سياساته النظرية والعملية للانتقال به من واقع الأحقاد والتشرذم والتشتت الناجم عن التحصن بالانتماءات الفرعية الى واقع الوحدة الوطنية، بخطاب صريح يتيح له رؤية الواقع، واستشراف المستقبل.
ويعمل التيار وفق أسس ومبادئ واهداف وبرامج واضحة لتنمية الروح الوطنية، ونشر ثقافة السلم الاهلي، ونبذ التعصب القومي والمذهبي، وتجاوز الارتهان للشعارات العاطفية الطوباوية البعيدة عن الواقع وتسخير الطاقات لبناء سوريا المستقبل التي تحقق للمواطن السوري الحرية والكرامة والرفاه الاقتصادي، هذه البرامج التي تعبر عن رؤية التيار للمستقبل السوري هي:

فقرة(١): الدولة السورية:

يعود تسمية سوريا التاريخية بهذا الاسم الى العهد السلوقي في القرن الثالث قبل الميلاد وقد قامت على الارض السورية حضارات كثيرة وسكنها شعوب شتى عبر التاريخ، كما شهدت الجغرافية السورية تمازجا شعبيا وحضاريا وثقافيا على مدار تاريخ ممتد لألاف السنين.

يرى (تيار المصير السوري) بان سوريا المعاصرة بمكوناتها الشعبية وحدودها الجغرافية المعترف بها دوليا، هي حق مكتسب للجيل السوري الجديد لأنه الوريث المسؤول عن هذا التاريخ السحيق وهو المعني بحماية سوريا والعمل على تمدنها واستقرارها وتطوير نظامها السياسي لتكون حاضنة وطنية لكافة مكوناتها.

ويؤكد التيار بان خيار الدولة الوطنية المدنية التي تخدم جميع المواطنين في الجمهورية السورية باعتبارهم مواطنين من الدرجة الأولى بغض النظر عن التمايز القومي والديني والمذهبي واللغوي والثقافي هو الخيار الوحيد للوصول الى ارادة شعبية موحدة، ودولة وطنية محررة من ثقافة الاستبداد تدفع مكوناتها الشعبية الى ان يثق كل منهم في نفسه وفي بعضهم البعض ويجعل من سوريا أملًا عظيمًا يثق فيه الكل من أجل غد أفضل.

لذا يعمل التيار من اجل اعادة بناء الثقة بين مكونات الشعب السوري وتوحيد الارادة الوطنية، وبناء هوية سياسية وطنية جديدة، على اساس خدمي، واعادة تعريف مفهوم الدولة الوطنية على اساس ما تقدمه من خدمات لكل فرد من افرادها بشكل يضمن لهم الرفاه والحرية والكرامة.

فقرة(٢): الشعب السوري:

يتكون المجتمع السوري من عدة مكونات دينية ومذهبية وقومية، ساهم كل مكون من هذه المكونات في بناء سوريا التاريخية، وسوريا المعاصرة، لكنها لم ترتقي لمفهوم شعب سوري بهوية وطنية واحدة بل بقيت تلك المكونات ضمن مفاهيم العيش المشترك كجمع مكونات تعيش ضمن اطار الدولة تغلب هوياتها الجزئية على الهوية الوطنية، وزاد من هذا التعصب و الانغلاق على الهويات الجزئية ، استيلاء حزب البعث العربي الاشتراكي على السلطة في سوريا ليحكم باسم العروبة، ويقمع كافة مكونات الشعب السوري على راسهم المكون العربي ، ويضطهد باقي المكونات السورية ضمن سياسة التذويب والصهر القومي لينقل سوريا لاحقا من سوريا العروبة الى سوريا البعث، ومن ثم اختزلها لاحقا بسوريا الأسد ليحكمها بقبضة قمعية وامنية انهت الحياة السياسية في سوريا، كما تعمد انتاج كافة أنواع الأحقاد والتعصب والتطرف من خلال انتهاج سياسيات عنصرية تميز بين مكون واخر وبين محافظة وأخرى لتكريس مفهوم مواطن درجة أولى ومواطن درجة ثانية للتميز بين الأغلبية والاقلية سواء القومية او الدينية او المذهبية وللتميز بين ابن المدينة وابن المناطق النائية وصولا للتميز بين احياء راقية واحياء شعبية.

لذا يرى (تيار المصير السوري) بان هذا التقسيم بكافة اشكاله أحد ادوات انتهاك حقوق الانسان وأحد ادوات تفتيت سوريا وتشتيت شعبها.

ويعمل التيار على اعادة تنظيم العلاقة بين الهوية الوطنية العامة، والهويات الجزئية للمكونات السورية، بشكل متوازي دون ان يطغى احدها على الأخرى الى حين الوصول الى دولة مدنية يحكمها دستور عصري يتضمن حلول قانونية صارمة لإزالة كافة اثار التغيير الديمغرافي و الاضطهاد القومي او الديني او المذهبي او المناطقي من قوانين استثنائية واجراءات جائرة ارتكبها نظام الأسد الاب والابن بحق أي مكون من المكونات السورية ويصون حق كافة المكونات بممارسة كل ما يميز هويتها الجزئية من طقوس ولغات وثقافات واعراف تعبر عن انتمائها القومي والديني والمذهبي بحيث يصبح هذا الحق من المسلمات القانونية التي لا يجوز المساس بها.

حينها فقط يترسخ الانتماء والولاء لمفهوم الشعب السوري عندما يضمن هذا الانتماء للمواطن السوري كافة الحريات المدنية والسياسية على رأسها حريات الفكر والتعبير والاعتقاد والتعليم والتنظيم وتأسيس العمل .

فقرة(٣): اللغات الوطنية:

يتميز نسيج المجتمع السوري بتراكم وثراء تاريخي ولغوي وثقافي يمتد لألاف السنين وعلى الرغم من كافة الممارسات التي حاولت طمس هذه الحقيقة، لم تتمكن الانظمة الشمولية التي توالت على حكم سوريا المعاصرة من اخفاء معالم اي ثقافة وتاريخ ولغة مغايرة لسمات نظام الحكم.

لذا يرى (تيار المصير السوري) بضرورة السعي لحماية هذا الثراء الحضاري الذي يتميز به النسيج السوري من خلال الاعتراف الدستوري بكافة اللغات السورية كلغات وطنية وتكون اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة ويتم اضافة قسم لكل لغة من اللغات السورية في النظام التعليمي في المدارس والجامعات وتكون دراستها اختيارية لا اجبارية حتى يتسنى لأبناء المكونات السورية من دراسة لغة وثقافة اجدادهم بالإضافة الى الراغبين من باقي المكونات بتعلم لغة شركائهم في الوطن.

فقرة(٤): العدالة الانتقالية:

عمل نظام الاستبداد في سوريا طيلة عقود حكمه على تقسيم وتفتيت المجتمع السوري بشكل منظم من خلال ارتكاب كافة انتهاكات حقوق الانسان التي طالت المجتمع ككل وتعمد تنويع اساليب القمع والاضطهاد مع كل مكون على حدى لإعدام الثقة بين المكونات السورية ، وتوليد الاحقاد ودافع الانتقام فيما بينها ، وعمد الى تفجير هذه الاحقاد التي انتجها وبثها في نفوس السوريين بعد ثورية الحرية والكرامة السورية.

لذا يرى (تيار المصير السوري) بانه لا يمكن تجاوز كل هذا الإرث من الأحقاد والانتقال الى دولة مستقرة متصالحة مع ذاتها دون تطبيق مبدا العدالة الانتقالية في سوريا بعد التحرر من نظام الاستبداد لان الارث الكبير من القمع والاستبداد وانتهاكات حقوق الانسان الذي تركه بين السوريين سيؤدي بالمجتمع السوري الى دوامة لانهائية من العنف والعنف المضاد، لذا فان من اهم الواجبات التي تترتب على القوى السياسية والشعبية وهيئات المجتمع المدني التي تتولى ادارة المرحلة الانتقالية هي وضع وتطبيق برنامج العدالة الانتقالية من خلال:

- وقف انتهاكات حقوق الانسان واقامة دعاوي جنائية والتحقيق القضائي مع المسؤولين عن ارتكاب انتهاكات حقوق الانسان من قبل كافة القوى العسكرية على الأرض السورية، لانهم يتحملون الجزء الاكبر من المسؤولية عن الانتهاكات الجسيمة والمنهجية والتعامل معهم بصفة شخصية كمرتكبي جرائم جنائية بغض النظر عن التوجهات العقائدية الدينية او المذهبية او القومية التي ارتكبوا الجرائم باسمها.

-الترويج للمصالحة الفردية والوطنية من خلال تشكيل لجان الحقيقة وهي هيئات غير قضائية تجري تحقيقات بشان الانتهاكات التي وقعت في الماضي البعيد والقريب وتصدر تقارير وتوصيات بشان سبل معالجة الانتهاكات وتعويض الضحايا واحياء ذكراهم وتقدم مقترحات لمنع تكرار الانتهاكات مستقبلا والاعتراف بحقوق الضحايا مما يشجع الثقة الوطنية ويقوي سيادة القانون والديمقراطية

-برامج جبر الضرر والتعويض وهذه مبادرات تدعمها الدولة وسيعمل التيار على تبنيها والسعي في تحقيقها من قبل الدولة الوطنية حيث تسهم في جبر الاضرار المادية والمعنوية المترتبة على انتهاكات الماضي

-اصلاح المؤسسات التي لعبت دورا في هذه الانتهاكات كالمؤسسة الامنية والعسكرية والقضائية والشرطة الى جانب تطهير هذه المؤسسات من المسؤولين غير الاكفاء والفاسدين وتعديل ضوابطها واختصاصاتها قانونيا ودستوريا.

-اقامة المتاحف والنصب التذكارية التي تحفظ الذكرى العامة للضحايا وترفع مستوى الوعي الاخلاقي بشان جرائم الماضي

يرى التيار بان المصالحة الوطنية هي شكل من اشكال العدالة الانتقالية وهي ضرورية لإعادة تأسيس الانتماء لمفهوم الشعب السوري على اسس قانونية دستورية مؤسساتية ديمقراطية، واعادة البناء الاجتماعي وترسيخ الثقة فيما بين المكونات السورية، وفيما بينها وبين الدولة السورية ومؤسساتها الوطنية.

<u>فقرة(٥): الدستور السوري ونظام الحكم:</u>

شهدت سوريا المعاصرة خمس دساتير منذ الانسحاب العثماني من سوريا عام ١٩١٨م

دستور ١٩٢٠م في عهد الملك فيصل الأول
دستور١٩٣٠م تحت وصاية الانتداب الفرنسي
دستور١٩٥٠م تحت وصاية الانقلابات العسكرية وحكم الجيش
دستور١٩٧٣م تحت وصاية حافظ الاسد الذي استولى على سوريا بانقلاب عسكري
دستور٢٠١٢م تحت وصاية بشار الاسد الذي ورث الحكم ودمر سوريا.

على الرغم من الحقوق التي كفلتها كافة الدساتير الا انها كانت خاضعة لمواد معطلة في متنها، وخاضعة لأنظمة حكم فوق دستورية، تمنح لنفسها حق تعطيل الدستور والاستيلاء على الحياة العامة.

لذا يرى (تيار المصير السوري) بان اي دستور يتم وضعه في سوريا المستقبل بناء على توافقات اغلبية واقلية قومية ودينية ومذهبية سيبقي سوريا تحت وصاية اجندات فوق دستورية، ولن يمنح الشعب السوري الدولة الوطنية التي تضمن له الرفاه والحرية والكرامة التي ينشدها ودفع ثمنها غاليا من دماء أبناءه.

ويعتبر التيار بان نموذج الدولة الفيدرالية كفكرة يمكن اعتباره من أعظم عمليات الهندسة السياسية لسوريا المستقبل، بشكل يضمن استقرارها ويزيد ثقة المواطن بها، لكن لا ان تكون على أساس قومي او ديني او مذهبي بل على أساس جغرافي وفق التقسيمات الإدارية للمحافظات السورية، حيث يرى التيار بانه لا يوجد للفيدرالية شكلا قانونية جامدا وثابتا يمكن تطبيقه في أي دولة على اختلاف ظروفها وأوضاعها، بل تتغير أشكاله بتباين هذه الظروف واختلافها من دولة إلى أخرى، لذا بالنسبة لسوريا المستقبل يمكن الاستفادة من تجارب الآخرين وتكييفها مع الواقع السوري لتكوين حكومة مركزية قويه وفاعلة مع المحافظة على استقلالية حكومات المحافظات بإعطاء الحق لكل محافظة بأن تكون لها سلطاتها التنفيذية والتشريعية والقضائية الخاصة بها وسياساتها الخاصة سواء الاقتصادية والتعليمة والاسكانية والصحية والثقافية بما لا يتعارض مع الدستور الفدرالي، بمعنى السعي من أجل إيجاد حكومة مركزية، قوية، ومتماسكة بالنسبة لحقيبتي الدفاع والخارجية مع السماح بالتنوع واللامركزية في الدولة حيث يساهم هذا النظام بتمتين أواصر الوحدة بين أبناء الدولة الوطنية و يجعل السلطات قريبة من المواطنين ويحد من إمكانية انتشار الاستبداد والطغيان، ويمنع إمكانية سيطرة مجموعة سياسية صغيرة على شؤون الحكم سواء في الحكومة المركزية او في حكومات المحافظات.

فقرة (٦): الحقوق الاساسية والحريات:

يعمل (تيار المصير السوري) على ان تصبح سوريا جزءا من العالم المتحضر وتنال المكانة التي تستحقها في مجال الحقوق الاساسية والحريات، انطلاقا من الايمان بان المواطن السوري جدير بهذه الحقوق والحريات.

ويعتبر التيار بان ضمان الحقوق الاساسية والحريات يتجلى في:

-نشر ثقافة حقوق الانسان والاستفادة من آراء ومقترحات منظمات المجتمع المدني، وإقامة تعاون وثيق بين أجهزة الدولة وتلك المنظمات، من خلال مراقبة أداء قوات الأمن ورصد انتهاكات حقوق الإنسان .

-اعتبار الدين أحد أهم المؤسسات البشرية التي تنظم الاخلاق العامة وضمان حرية ممارسة الشعائر الدينية لأتباع الأديان والمعتقدات المختلفة ، والتعبير عن قناعاتهم الدينية في اطار احترام حقوق وحريات الغير.

-عدم استغلال القيم الدينية المقدسة والتمايز القومي كوسيلة لتحقيق مصالح شخصية او سياسية

-حق المواطنين في الوصول إلى المعلومات والتعبير عن أفكارهم بحرية على ان لا تتسبب بالإساءة للغير وللأخلاق العامة في المجتمع

-الحماية القانونية لحرية الصحافة المكتوبة ووسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وتوفير مقومات استقلاليتها المالية لمنع احتكارها، شرط اساسي من شروط الديمقراطية المعاصرة، لتتمكن من ممارسة دورها الرقابي على اعمال مؤسسات الدولة المختلفة.

-جعل ثقافة حقوق الإنسان والحريات نمطا سلوكيا، من خلال تضمينها في البرامج التربوية والتعليمية بدءا من المدارس الابتدائية وصولا الى المنشآت العامة.

-ضمان حرية الافراد بالتقاضي وتيسير اجراءات ممارسة حقهم في المحاكمة العادلة.

-التطبيق الكامل للمعايير الدولية في مجال الحقوق والحريات الخاصة باليد العاملة.

-اتخاذ اجراءات رادعة وصارمة ضد اي استغلال للسلطة يتعارض مع دولة القانون كالاعتقالات التعسفية والتعذيب، والاختطاف القسري، ومعاقبة المسؤولين بحزم.

فقرة(٧): العمل السياسي:

يرى (تيار المصير السوري) بان العمل السياسي يكون في سبيل تحقيق ارادة المجتمع السوري في ترميم حاضره بطرق صحيحة، والتخطيط لمستقبله بشكل سليم، ويعتبر الأحزاب والتيارات السياسية هي مؤسسات مدنية تترجم الرغبات المجتمعية سواء الاقتصادية او الثقافية او الاجتماعية او الادارية، وتنقل قضايا الشعب الى الهيئات التشريعية والتنفيذية، وينتخبها الشعب للوصول الى السلطة بهدف تحريك اليات الدولة باتجاه تنفيذ البرامج الخدمية التي اختارها الشعب.

وباعتبار ان البيئة السياسية السورية مرتهنة لثقافة الاستبداد والتعصب الايديولوجي نتيجة عقود من استيلاء النظام الشمولي على الحياة العامة والسياسية، ادت الى افراز احزاب فئوية قومية او مذهبية تفتقد البرامج الخدمية التي تعبر عن ارادة كافة المكونات السورية ، والى انعدام ثقة الشعب السوري بالعمل السياسي والسياسيين.

لذا يسعى (تيار المصير السوري) من اجل استعادة الثقة بالسياسة والسياسيين في سوريا من خلال:

-وضع قوانين ديمقراطية معاصرة خاصة بالأحزاب، واجراءات رادعة ضد أي نهج تنتهجه الأحزاب الأيديولوجية ويساهم في نشر خطاب الكراهية والتعصب ضد أي مكون سوري بحيث تكون إرادة كافة مكونات الشعب السوري وخدمتها هي منطلق أي نشاط سياسي

-تغيير قانون الأحزاب السياسية بحيث يتلاءم مع مقتضيات الوعي الديمقراطي المعاصر والشفافية التنظيمية والبرامجية والمالية.

-تحسين المناخ الديمقراطي داخل الأحزاب، من خلال التأكيد على حقوق الأفراد في التعبير عن آرائهم، وعلى مبدأ الديمقراطية في المنافسة، وافساح المجال امام عنصر الشباب لتولي المناصب القيادية.

-اتخاذ كافة التدابير التشريعية اللازمة للحفاظ على نزاهة البيئة السياسية والانتخابية.

فقرة (٨): العلاقات السياسية الوطنية والدولية:

يحترم (تيار المصير السوري) كافة توجهات الاحزاب والتيارات والكتل السياسية السورية التي لم تتحالف او تساند او تقدم أي شكل من اشكال المساعدة لنظام الاسد والتي لم تنتهج أي نهج يثير الفتنة القومية او الدينية بين المكونات السورية، ويحترم الاختلاف معها بالطرح السياسي ويعتبره مصدر ثراء فكري وثقافي.

ويتبنى التيار الواقعية السياسية في الخطاب الوطني، ويعمل وفق برنامج عمل خدمي واضح وصريح ويتوجه بعمله السياسي الى الراي العام السوري وفي خدمتهم.

يحترم التيار كافة قواعد القانون الدولي، والمواثيق والمعاهدات الدولية التي تكون سوريا طرفا فيها، باستثناء تلك المعاهدات والاتفاقيات التي تنال من السيادة الوطنية والموقعة مع أطراف دولية وإقليمية من قبل قوى فاقدة للشرعية الوطنية كنظام الأسد او قوى فاقدة للمشروعية الوطنية كالأحزاب والكتل الفصائلية المسلحة.

فقرة (٩): الديمقراطية والمجتمع المدني:

الديمقراطية نظام قائم على سيادة الشعب عندما تتشكل القوانين بموافقته من خلال اعضاء السلطة التشريعية المنتخبة من قبل الشعب، وهي نظام قائم على المساواة بين المواطنين، فلا يجوز أن يتمتع بعض المواطنين بحقوق وحريات وامتيازات أعلى من غيرهم، بل يعيش الجميع أحرارا تحت حماية القانون، متساوين في الحقوق والواجبات.

يرى (تيار المصير السوري) ان التفاعل الإيجابي بين الحاكم والمحكوم لا يكون فقط في حق المشاركة في الانتخابات، بل في إتاحة كافة السبل والوسائل للمواطنين من أجل صياغة القرارات العامة وتنفيذها ومراقبتها للوصول الى المستوى الديمقراطي المعاصر من خلال:

-توسيع مجال حركة ونشاط التيارات السياسية التي تؤدي الدور الأهم في تفعيل المشاركة السياسية للمواطنين.

-تيسير اطلاع الراي العام على الوثائق والمعلومات حتى يتمكن المواطنون من المشاركة في الإدارة ومراقبتها .

-وضع آليات فعالة لنقل وجهة نظر المواطنين ومقترحاتهم وشكواهم بشأن المراكز التي يعيشون فيها وكذلك بشأن المؤسسات التي يعملون فيها.

-اعادة هيكلة منظمات المجتمع المدني ووضعها في المستوى اللائق بالدول الديمقراطية المعاصرة.

-إعادة هيكلة وتنظيم الوضع النقابي من أجل تحمل النقابات مسئولياتها في إدارة البلاد .

-الحماية الدستورية لحق الاجتماع والتظاهر، واتخاذ التدابير القانونية اللازمة من أجل تفعيله.

فقرة (١٠) عائلة الشهيد:

يرى (تيار المصير السوري) بان شهداء الثورة السلمية السورية هم الذين أناروا لنا طريق الحرية بدمائهم الطاهرة، وضحوا بأرواحهم في سبيل ان يحيا كافة ابناء سوريا بكرامة في دولة القانون والديمقراطية، ولا ندين لهم فقط بإحياء ذكراهم وتمجيد قيم الشهادة والتضحية، بل ندين لهم بحماية ذويهم وضمان حياة كريمة لهم من خلال تقديم الرعاية والدعم بما يتناسب مع تحقيق الاكتفاء الاقتصادي والاحترام الاجتماعي.

لذا يرى التيار بضرورة تشكيل هيئة وزارية تختص برعاية ذوي الشهداء وتكون اهدافها:

- تشكيل لجان مختصة بإجراء احصاءات توثيقية لواقعة الاستشهاد وعدد الشهداء وظروف ذويهم.
- انشاء صندوق يسمى (صندوق الشهداء) يدعم برنامج حماية ذوي الشهداء ويمول من المنح والهبات والمساعدات المقدمة من منظمات المجتمع المدني الوطنية والاقليمية والدولية .
- توفير فرص العمل والدراسة الملائمة لذوي الشهداء بما يتناسب مع خبراتهم وكفاءاتهم.
- تقديم البرامج والتسهيلات والمساعدات لذوي الشهداء في المجالات القانونية والصحية والتعليمية.
- إقامة الفعاليات الثقافية والفنية والإعلامية لإحياء ذكرى الشهداء وإقامة النُصب التذكارية والمتاحف وتسمية المرافق العامة للدولة بأسمائهم
- إبراز تضحيات الشهداء ومعاناة ذويهم وفضح الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحقهم عبر نشاطات وفعاليات متنوعة.
- تعريف المنظمات الوطنية والإقليمية والدولية بالتضحيات التي قدمها الشهداء.

فقرة(١١) الدولة الاجتماعية:

يرى (تيار المصير السوري) بضرورة تطبيق مفهوم الدولة الاجتماعية التي تساهم بتحقيق السعادة والرفاهية لكل المواطنين وليس لفئة أو شريحة واحدة فحسب، وتعمل بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على إعداد برامج عناية خاصة بالمسنين المحتاجين، والأطفال، والعاطلين عن العمل، والمرضى وذوي الاحتياجات الخاصة، ومساندة المواطنين الذين يعانون من ظروف معيشية صعبة بحيث لا يشعرون بأنهم وحدهم ، كما تحقق لهم مستوى من حياة إنسانية كريمة.

واتخاذ التدابير اللازمة التي تيسر حياة المعاقين في كافة المجالات العامة وعلى رأسها المدارس، وساحات العمل، والإدارات الميدانية، وتوفير القروض التي تساعدهم في تأسيس أعمالهم الخاصة، وإعفاءهم من الضرائب، ودعم المشاريع التي تعيد تأهيل أطفال الشوارع والمتسولين والمشردين وتمنع أعدادهم من الازدياد.

ويعتقد (تيار المصير السوري) بان تطبيق مفهوم الدولة الاجتماعية دون التضخم في الانفاق الاجتماعي و الاضرار بعجلة الاقتصاد الوطني يحتاج تحقيق الانضباط المالي في الانفاق العام من خلال تحمل الهيئات والمؤسسات العامة مسئولياتها من أجل الحفاظ على الموارد الطبيعية والدخل الوطني ، ومنع الاحتكار، والاختلاس ، والفساد، وإجراء التعديلات القانونية على المستوى العام من أجل تأمين إدارة الضمان الاجتماعي والمساعدات والخدمات الاجتماعية بالتعاون مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.